

Distr.: General  
20 April 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والعشرون

البند ١٠ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل  
التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٨/١٨ الذي دعا فيه المجلس رئيس مجلس أمناء صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان إلى تقديم تقرير سنوي شامل عن عمل مجلس الأمناء، بدءاً من الدورة العشرين لمجلس حقوق الإنسان. وهو عبارة عن تحديث للمعلومات عن عمل مجلس أمناء الصندوق منذ التقرير السابق لرئيس المجلس (A/HRC/26/51).

\* تُعمّم مرفقات هذا التقرير باللغة التي قُدِّمت بها فقط.

(A) GE.15-08033 040515 050515



الرجاء إعادة الاستعمال



\* 1 5 0 8 0 3 3 \*

## المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٦-١	.....	أولاً - مقدمة
٣	٢-١	.....	ألف - معلومات أساسية
٣	٦-٣	.....	باء - الولاية
٤	٢٨-٧	.....	ثانياً - أنشطة ونتائج صندوق التبرعات ومجلس الأمناء
٤	١٣-٧	.....	ألف - الدورة الأربعون ..
٦	٢٨-١٤	.....	باء - الدورة الحادية والأربعون
١١	٥٤-٢٩	.....	ثالثاً - التعاون التقني
		.....	ألف - التعاون التقني، مشاركة جميع عناصر المجتمعات الوطنية على أوسع نطاق ممكن وتكامله مع الجهود التي تبذلها آليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية
١١	٣٧-٢٩	.....	الإقليمية
١٣	٤١-٣٨	.....	باء - التأزر والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى
١٤	٤٤-٤٢	.....	جيم - قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية
١٥	٤٩-٤٥	.....	دال - الأدوات التوجيهية للتعاون التقني
١٦	٥٤-٥٠	.....	هاء - الاستنتاجات الرئيسية والتحديات المحددة والتوصيات
١٧	٥٨-٥٥	.....	رابعاً - حالة التمويل والجهات المانحة

## Annexes

	Page
I. Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2013 .....	19
II. Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2014 .....	20
III. Financial status of the Voluntary Fund: 2014.....	21
IV. List of donors and contributors.....	22

## أولاً - مقدمة

### ألف - معلومات أساسية

١- يتلقى صندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان بموجب قرارها ٨٣/١٩٨٧، تبرعات من الحكومات والمنظمات والأفراد. والهدف من الصندوق هو تقديم الدعم المالي لأنشطة التعاون الدولي الرامية إلى بناء وتعزيز المؤسسات والبني التحتية الوطنية والإقليمية التي سيكون لها تأثير طويل الأجل في تحسين تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٢- وبدأ مجلس الأمناء عمله في عام ١٩٩٣، ويعين الأمين العام أعضاء المجلس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتمثل ولاية المجلس في مساعدة الأمين العام على تبسيط وترشيد أساليب عمل برنامج التعاون التقني وإجراءاته. ويجتمع المجلس مرتين كل سنة، ويقدم تقارير عن عمله إلى الأمين العام ومجلس حقوق الإنسان. ويتكون المجلس حالياً من السيدة ماريا كلير أكوستا يوركيدي (المكسيك)، والسيد كريستوفر سيدوتي (أستراليا)، والسيدة لين ليم (ماليزيا)، والسيد فاليريو نيكولاي (رومانيا)، والسيدة إيزي ساذرلاند - أدّي (غانا). وعين السيد نيكولاي والسيدة ساذرلاند - أدّي في المجلس في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ محل السيد سوزار سوباري (جورجيا) والسيدة فاطمة إمباي (موريتانيا)، على التوالي، اللذين انتهت ولايتهما في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وانتخب المجلس السيدة أكوستا رئيسة للفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، وستخلفها في هذا المنصب السيدة لين ليم التي انتُخبت رئيسة للمجلس في دورته الحادية والأربعين المعقودة في بنوم بنه وفي بانكوك.

### باء - الولاية

٣- واصل مجلس الأمناء، طوال الفترة قيد الاستعراض، المشاركة بنشاط في أعمال مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك في أعمال مكاتبها الميدانية، بتقديم المشورة فيما يتعلق بتوجيه السياسات والرؤية الاستراتيجية لعناصر التعاون التقني في جميع برامج المفوضية. واتفق المجلس على هذا النهج الذي أعيد تحديد أهدافه، والذي يدخل ضمن إطار التعريف الواسع للتعاون التقني، وقدمه إلى الدول الأعضاء في التقرير السنوي للأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان في عام ٢٠١١<sup>(١)</sup>.

٤- وأعضاء المجلس أيضاً في صندوق التبرعات الخاص بالمساعدة المالية والتقنية في تنفيذ الاستعراض الدوري الشامل. ويواصل أعضاء المجلس، بهذه الصفة، توجيه المفوضية في مجال السياسات بهدف تحقيق أقصى قدر ممكن من الفعالية للمساعدة التقنية والدعم المالي المقدمين

(١) A/HRC/16/66

للدول في تنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وغيره من الآليات الدولية على الصعيد القطري (انظر الوثيقة A/HRC/29/22).

٥- وكانت دورات المجلس، المعقودة في جنيف وفي بلدان أخرى للمفوضية وجود فيها، مفيدة بوجه خاص في زيادة فهم جوانب التأزر والتعزيز المتبادل للدعم المقدم من المفوضية من خلال الصندوقين. وتساعد هذه الجوانب، بالإضافة إلى المناقشات المتعلقة بالعناصر المالية والإدارية التي تحكم الصندوقين، أعضاء الصندوقين على مواصلة تدقيق الجوانب المختلفة لولايتها المزدوجة والمنفصلة من أجل تحقيق أهدافهما بمزيد من الفعالية ومواصلة تعزيز التكامل بين الصندوقين. ولذلك يشجع الصندوق المفوضية على مواصلة البحث عن طرق لزيادة التكامل بين الجوانب ذات الصلة بالصندوقين.

٦- ويغطي هذا التقرير الدوريتين الأربعين والحادية والأربعين لمجلس الأمناء بصفتها المتعلقة بصندوق الأمم المتحدة للتبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. وواصل المجلس في هاتين الدوريتين استكشاف العناصر المختلفة لبرامج حقوق الإنسان التي يمولها الصندوق في إطار خطة الإدارة التنظيمية للمفوضية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ بغية تقديم الإرشادات في مجال السياسة العامة وإسداء المشورة فيما يتعلق بأنشطة التعاون التقني التي تنفذها المفوضية.

## ثانياً- أنشطة ونتائج صندوق التبرعات ومجلس الأمناء

### ألف- الدورة الأربعون

٧- عقد مجلس أمناء صندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان دورته الأربعين في جنيف في الفترة من ١٤ إلى ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وترأس الدورة السيدة ماري كلير أكوستا التي انتُخبت رئيسة لمجلس الأمناء في دورته التاسعة والثلاثين. وحضر جميع أعضاء المجلس الدورة.

٨- وتمثلت الأهداف الرئيسية للدورة في تقييم الوضع المالي والإداري للصندوق والخطط المقبلة لعام ٢٠١٥؛ وتقديم تعليقات على مشروع الدليل العملي للمفوضية بشأن الحيز المتاح للمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وتبادل الآراء بشأن التحديات والقضايا الحالية لحقوق الإنسان مثل الإيولاً و/أو الحالة الإنسانية، بما في ذلك النزاعات وانعدام الأمن، وآثارها على تحقيق أهداف المفوضية؛ والحصول على فهم أفضل لعمل عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في مجال التعاون التقني؛ ومتابعة الزيارات السابقة، مع التركيز بشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. واغتتم المجلس الفرصة أيضاً أثناء الدورة التي عقدت في جنيف لمواصلة تقديم الخبرة والمشورة بشأن الاستراتيجيات المواضيعية للمفوضية، وعناصر التعاون التقني، لا سيما في مجال الإنذار المبكر وحماية حقوق الإنسان في حالات النزاع وانعدام الأمن، وتوسيع الحيز الديمقراطي ومساحة حقوق الإنسان في

التنمية وفي المجال الاقتصادي. وكان استخدام مؤشرات حقوق الإنسان، وتكييفها مع الأوضاع الوطنية، وتطبيقها العملي في قياس الآثار على أرض الواقع، والأدوات المتاحة في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، من القضايا التي أولي المجلس اهتماماً خاصاً لها أثناء زيارته الأخيرة. وتلقى المجلس أيضاً معلومات محدثة عن التطورات في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩- وأطلع المفوض السامي المجلس على الوضع المالي للمفوضية ومستوى التبرعات، بما في ذلك التبرعات لصندوق التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان، التي لا تتنامى للأسف بنفس وتيرة طلبات الدعم المقدمة من الدول وتوقعاتها. وأعرب المجلس عن قلقه البالغ إزاء الوضع المالي للمفوضية، وأعرب عن دعمه الكامل للمفوض السامي ودعوته لزيادة الموارد من كل من الميزانية العادية للأمم المتحدة والتبرعات، لا سيما في مثل هذا الوقت الحرج الذي يلزم فيه مواصلة تعزيز القدرات التشغيلية للمفوضية بدلاً من زيادة تقييدها. وفي ضوء الوضع السائد وكوسيلة للمساهمة الرمزية، قرر المجلس عقد دورة واحدة فقط في عام ٢٠١٥ (الدورة الميدانية) وتأجيل دورته الثانية (دورة المقر) إلى عام ٢٠١٦، على أن تعقد هذه الدورة بالتزامن مع الدورة الميدانية. ويستخدم المجلس، بدعم من الأمانة، التقنيات الحديثة لتوفير معلومات محدثة باستمرار عن إدارة الصندوق واستخدامه.

١٠- وأعرب المجلس عن سروره لجودة المعلومات واستعداد الأمانة لتقديم تقارير محددة ومعلومات ذات صلة عن استخدام الصندوق بعدما أصبح من السهل الحصول عليها نتيجة للتحديثات الأخيرة والاستفادة الكاملة من نظام مراقبة الأداء في جميع أنحاء المفوضية. واستكمل العرض الذي قدمته الأمانة للبرامج المحددة التي يمولها الصندوق بحسب المنطقة والاستراتيجيات المواضيعية المختلفة بجلسات إحاطة ومناقشات مع الموظفين التابعين لدائرة السياسات والتخطيط والرصد والتقييم، وإدارة دعم البرامج، وقسم المانحين والعلاقات الخارجية، الذين قدموا تحديثات إضافية عن حالة جميع الجوانب المالية والتشغيلية للصندوق. وناقش المجلس مع الدوائر ذات الصلة بالمفوضية الأسباب التي دعت إلى تدني مستوى التبرعات بالمقارنة بالاحتياجات المتزايدة للصندوق والتي اضطرت المفوض السامي في عام ٢٠١٤ إلى تخصيص ٨ ملايين دولار من التبرعات غير المخصصة للمفوضية من أجل سد العجز المالي للصندوق.

١١- ودُعي المجلس إلى تقديم مدخلات للمنشور المعنون *الحيز المتاح للمجتمع المدني ونظام الأمم المتحدة لحقوق الإنسان: دليل عملي للمجتمع المدني* الذي أعده قسم المجتمع المدني بالمفوضية. والهدف من الدليل هو تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بعمل الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، مع لمحة عامة عن الأوضاع والبيئة اللازمين لوجود مجتمع مدني حر ومستقل، بما في ذلك المعايير الدولية لحقوق الإنسان المتصلة بحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي والحق في المشاركة في الشؤون العامة. ويتضمن الدليل أمثلة لكيفية عمل الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني معاً من أجل تطوير الحيز المتاح للمجتمع المدني لتمكينه من القيام بعمله في مجال تعزيز تمتع الناس كافة بجميع حقوق الإنسان (المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية

والاجتماعية). وأصبحت بعض الأمثلة المدرجة في الدليل ممكنة بفضل الدعم المقدم من صندوق التبرعات للتعاون التقني للشركاء المحليين. ومن الأمثلة على ذلك تطوير قانون عام ٢٠١٢ بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين في المكسيك. وأثناء الزيارة التي قام بها المجلس إلى تونس في عام ٢٠١٣، أتيحت له الفرصة للتباحث مع الشركاء المحليين حول إمكانية مشاركة هيئات المجتمع المدني في عدد من المبادرات أثناء التحول الديمقراطي، بما في ذلك في إعداد القوانين اللازمة للانضمام إلى عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تقرن مشاركة الجهات الفاعلة في المجتمع المدني مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان بأدوات للاستجابة بوجه ملائم لزيادة الطلب. ويتسم ذلك بأهمية خاصة، لا سيما في سياق العدد المتزايد للأسف من التقارير الواردة عن الأعمال الانتقامية المرتكبة ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في أجزاء كثيرة من العالم.

١٢- وأحاط قسم الاستجابة السريعة وتوفير الدعم لبعثات السلام والموظفون التابعون له المجلس علماً بالدعم المقدم من خلال عناصر حقوق الإنسان في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبالنظر إلى تعقيد هذه الحالات، كان الدعم المقدم من هذه العناصر ملحوظاً. وينبغي الاستفادة من الدروس المستفادة من العمل في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهاتي لتبسيط الضوء على العناصر المذكورة عند التفاوض لوضع الولايات المتعلقة بهذه البعثات. ولاحظ المجلس الاعتياد على عدم تخصيص أموال في مثل هذه البعثات لبرامج التعاون التقني التي تركز على عناصر حقوق الإنسان بسبب التنافس بين الأولويات. ويعتقد المجلس أنه ينبغي إعادة النظر في هذه المسألة وتحليلها بعناية. ويهتم المجلس بتحسين معرفته ببرامج التعاون التقني لهذه العناصر ويبحث إمكانية زيارة إحدى بعثات حفظ السلام في المستقبل القريب.

١٣- وأجرى المجلس عن طريق التحاور عن بعد مناقشات مع موظفين من قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورؤساء المكاتب الميدانية للمفوضية في المنطقة بشأن التطورات التي حدثت في المنطقة منذ زيارته السابقة لعدد كبير من هذه المكاتب. ويبين عمل المفوضية بالمنطقة بوضوح أهمية الاستفادة من جميع إمكانيات المفوضية لتقديم خدمات التعاون التقني والمشورة بناء على فهم شامل ومتناسك للأوضاع على الأرض، نتيجة للرصد المنهجي والتحليل. وتزيد فرصة النجاح الملموس في تنفيذ برامج التعاون التقني عند وجود استراتيجية شاملة تجمع بين جميع العناصر المتصلة بعمل المفوضية بالموقع. وثمة جانب حاسم آخر هو ضرورة النظر عند المشاركة في الأجلين المتوسط والطويل إلى نتائج الجهود المبذولة لبناء القدرات. وفي هذا الصدد، يمكن الاستفادة من تجارب المكاتب في تونس وفلسطين في برامج مماثلة في أجزاء أخرى من المنطقة وفي مناطق أخرى.

## باء- الدورة الحادية والأربعون

١٤- عملاً بممارسة المجلس المتعلقة بعقد إحدى دورته في كل عام في دولة من الدول التي للمفوضية وجود ميداني بها، عقد المجلس دورته الحادية والأربعين في بنوم بنه في الفترة من ٩

إلى ١١ شباط/فبراير ٢٠١٥ وفي بانكوك في يومي ١٢ و ١٣ شباط/فبراير عام ٢٠١٥. وهذه هي المرة الرابعة التي تنظم فيها إحدى دورات المجلس خارج جنيف.

١٥- وكانت زيارة المكتب القطري للمفوضية في كمبوديا، وهو أقدم جود ميداني للمفوضية، الذي أنشئ في عام ١٩٩٣، والذي ترجع جذوره إلى سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، فرصة ممتازة للمجلس لمراقبة كيفية عمل العناصر المختلفة لعمل المفوضية، بما في ذلك برامجها للتعاون التقني، معاً وفي الموقع، لخدمة الجهود الوطنية الرامية إلى ضمان المتمتع بحقوق الإنسان للجميع ودعمها بوجه أفضل. والغرض الرئيسي من الزيارات، كما هو الحال بالنسبة للدورات السابقة والزيارات الميدانية، هو مواصلة جمع المعلومات عن القيمة المضافة للجهود التي تبذلها المفوضية للتعاون التقني بالموقع والمحالات التي تتطلب التعزيز في تصميم وتنفيذ برامج المفوضية. وأتيحت للمجلس أيضاً الفرصة لاستكشاف كيفية ارتباط تصميم وتنفيذ هذه البرامج بشكل وثيق مع جميع عناصر المحالات المختلفة لعمل المفوضية وكيفية عمل المفوضية مع بقية أسرة الأمم المتحدة لتعزيز حقوق الإنسان.

١٦- وأتاحت زيارة مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا في بانكوك الفرصة لأعضاء المجلس لفهم نوعية الدعم المطلوب على المستوى الإقليمي بوجه أفضل. ولاحظ المجلس أن المفوضية قامت بتعديلات هامة في السنوات الثلاث الماضية، وأن هذه التعديلات عززت قدرة المفوضية على الاستجابة للمواقف المعقدة وتقديم الدعم لها. ومن دواعي سرور المجلس أنه تمكن من مراقبة أحد المكاتب الإقليمية للمفوضية أثناء عملها، ورحب بالجهود المبذولة لمواصلة تعزيز المكتب الإقليمي. وأكدت هذه الزيارة رأي المجلس بشأن أهمية أن تواصل المفوضية السعي إلى إنشاء مكاتب إقليمية في جميع المناطق لضمان التغطية العالمية والتنفيذ العالمي لولاية المفوض السامي بالكامل، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٨/١٤١. وبينما كان المجلس في بانكوك، أجرى مناقشات أيضاً مع المستشارين المعنيين بحقوق الإنسان الموزعين بالأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة في المنطقة. ويوزع هؤلاء المستشارين بدعم من صندوق التبرعات للدول مثل سري لانكا وبابوا غينيا الجديدة، أو يتم وزعهم في إطار مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعميم مراعاة حقوق الإنسان في دول من بينها تيمور - ليشتي والفلبين.

١٧- وفي كمبوديا، ناقش المجلس أنشطة التعاون التقني التي يقوم بها وجود المفوضية في البلد مع مختلف السلطات الوطنية، وشركاء الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني. وتضمن ذلك زيارات لمشاريع مختارة، مثل موقع إعادة التوطين في أودونغ، والمحكمة في كامبونغ سيبو، والمؤسسة الإصلاحية رقم ١، حيث تم إطلاع المجلس على الوضع الخاص لحقوق الإنسان على أساس ملاحظات المفوضية وكيفية تقديم الدعم التقني للمؤسسات الوطنية، ولا سيما لسلطات الدولة بما فيها وزارة الداخلية ووزارة العدل، من خلال برامج التعاون التقني والخدمات الاستشارية، للتصدي لبقية التحديات.

١٨- وأثناء الزيارة، أجرى المجلس مناقشات مع ممثلين لوزارة الخارجية ووزارة الداخلية وغيرها من مؤسسات الدولة ذات الصلة بشأن الدعم المقدم لمجالات مواضيعية مختلفة، من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية، مثلاً، وبشأن متابعة التوصيات المقدمة من آليات حقوق الإنسان في

مجال إصلاح النظام القضائي، وإصلاح السجون، وتنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب والبروتوكول الاختياري الملحق بها، والحق في الأرض والحق في السكن. وكانت حالة المدافعين عن حقوق الإنسان والأهمية الحاسمة لترك حيز مفتوح للجهات الفاعلة في المجتمع المدني لمواصلة دعم الجهود التي تبذلها الدولة في مجال حقوق الإنسان أيضاً من المجالات الرئيسية للمناقشات التي جرت مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. واهتم المجلس بوجه خاص بالتعاون الجيد بين المفوضية ووزارة الداخلية. وتمكنت المفوضية من استخدام قدرتها على الاجتماع لتعزيز الحوار والتفاهم بشأن القضايا الحاسمة في الوقت الحالي ومنها القضايا المتعلقة بالحصول على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية.

١٩- وفي المناقشات التي جرت مع ممثلي وزارة العدل، أحاط المجلس علماً أيضاً بالتقدم المحرز في تعزيز النظام القضائي في البلد. ومن بين المواضيع التي نوقشت مع وزارة الداخلية ووزارة العدل موضوع اكتظاظ السجون، وهو أمر شاهده المجلس بنفسه أثناء الزيارة التي قام بها للمؤسسة الإصلاحية رقم ١. ومن رأي المجلس أنه يمكن للدولة الاستفادة من الإنجازات التي تحققت حتى الآن بفضل برامج التعاون التقني الجارية في مجال إصلاح السجون بطلب المزيد من الدعم من المفوضية، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا التي تتطلب العمل المشترك بين كلتا الوزارتين للاستجابة بصورة فعالة للشواغل الهامة المتعلقة بالاكتظاظ والعدد الكبير من الأشخاص المحتجزين الذين ينتظرون المحاكمة. وأتاحت زيارة محكمة كامبونغ سباو، التي تم بناؤها وتشغيلها بدعم من المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الفرصة للمجلس لمراقبة كل من التقدم المحرز والتحديات المتبقية في مجال إصلاح النظام القضائي. ولاحظ المجلس أيضاً نتيجة الجهود المبذولة للتعاون التقني في صياغة وتنفيذ قانون الإجراءات الجنائية الجديد، بما في ذلك مشاركة جميع القضاة والمدعين العامين في المائدة المستديرة والمناقشات التي جرت في جميع أنحاء البلد من أجل تحديد التحديات والحلول الممكنة. وأعرب المجلس عن تقديره للجهود الهائلة المبذولة لإعادة بناء نظام المحاكم بالكامل في كمبوديا، ولكنه لا يزال يشعر بالقلق إزاء استمرار الحاجة الماسة إلى الدعم من أجل السماح للنظام بأن يكون تشغيلياً بالكامل. ومما يجعل هذا الأمر أكثر إلحاحاً أن المسؤولين في الدولة أبلغوا المجلس بأن الموارد أصبحت محدودة للغاية.

٢٠- وأجرى المجلس مناقشات مع لجنة حقوق الإنسان في كمبوديا بشأن الدعم التقني المقدم من المفوضية وغيرها من الشركاء في الأمم المتحدة لعدد من العمليات التشريعية. وتناولت المناقشات الشواغل المتصلة بالصعوبات التي تواجه المجتمع المدني والأثر المحتمل للتشريعات المقترحة على الحيز المتاح لعمل منظمات المجتمع المدني. ويأمل المجلس جدياً في أن تراعي أي مبادرة يتم اتخاذها في هذا الاتجاه بوجه كامل المعايير الدولية والممارسات الجيدة في جميع أنحاء العالم. ولا بد من الحفاظ على هذا الحيز لاستمرار قيام المجتمع المدني بدوره الحاسم في التنمية الوطنية.

٢١- وفي بنوم بنه وبانكوك، أجرى المجلس مناقشات مع ممثلي المجتمع المدني، على الصعيدين القطري والإقليمي، بشأن السياقات المقيدة على نحو متزايد لعملهم، والجهود التي تبذلها المفوضية لحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني وتوسيعه، وانخراط الدعم التقني المقدم من المفوضية لتعزيز القدرات بشكل أفضل مع آليات حقوق الإنسان. ومن القضايا الأخرى التي نوقشت الشواغل المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، وتعزيز حرية التعبير والتجمع، والمشاركة في

عمليات السياسات الوطنية. واطلع المجلس أيضاً على قضايا حقوق الإنسان المتعلقة بالأرض والبيئة والهجرة ومكافحة الاتجار بالبشر.

٢٢- وخلال الاجتماعات التي عقدت مع المجلس، أكد ممثلو وكالات الأمم المتحدة وبرامجها في بنوم بنه وبانكوك الدور التوجيهي الحاسم الذي تقوم به المفوضية في المساعدة على إدماج التوصيات المقدمة من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك الإجراءات الخاصة وهيئات المعاهدات والاستعراض الدوري الشامل، في أدوات برامج الأمم المتحدة بالموقع، بما في ذلك في أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وعند إدماج نتائج هذه الآليات تماماً في المراحل الأولى من عمليات البرمجة والتخطيط والتقييم، ستزيد فرص وضع برامج سليمة لدعم الجهود التي تبذلها الدول لمعالجة القضايا الحاسمة لحقوق الإنسان وإقامة شراكات متينة مع المؤسسات الوطنية ذات الصلة. وفي هذا السياق، كانت المناقشات مع المستشارين المعنيين بحقوق الإنسان الموزعين في المنطقة مفيدة، لا سيما فيما يتعلق بالفرص والمجالات التي تتطلب التحسين، وخاصة قدرتهم على توفير التعاون التقني والخدمات الاستشارية بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٣- واغتتم المجلس فرصة زيارته لبانكوك للقيام (من خلال الحوار عن بعد) بمناقشة الدعم المقدم من المفوضية لإنشاء وتعزيز نظم الحماية الوطنية، التي تركز على المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل مبادئ باريس، مع رؤساء اللجان الوطنية لحقوق الإنسان من ماليزيا والفلبين. وناقش المجلس أيضاً التطورات المتعلقة باللجنة الحكومية الدولية لحقوق الإنسان التابعة لرابطة دول جنوب شرق آسيا. ويكرر المجلس أن من الضروري إيلاء أولوية عليا للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان عند تطوير وتعزيز النظم والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ومن دواعي سرور المجلس أن يعلم أن ست دول من الدول الإحدى عشرة في جنوب شرق آسيا لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، وأن خمس دول من الدول الست المذكورة معتمدة في الفئة "ألف". وأشار المجلس إلى الدعم القوي الذي يقدمه المكتب الإقليمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتعاون الوثيق معها. وشجع المكتب الإقليمي والمكاتب الميدانية الأخرى للمفوضية في المنطقة على مواصلة هذا الدعم والتعاون.

٢٤- وتبين للمجلس أن أولويات المفوضية في كمبوديا خلال الدورة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تتماشى مع توقعات الجهات المعنية الوطنية، وأن المفوضية لا يزال ينظر إليها، بعد ما يزيد على ٢٠ عاماً من إنشائها، كشريك جدير بالثقة يمكنه الاستجابة بوجه ملائم لجميع التحديات الجديدة، مثل الوصول إلى الأرض والإسكان. ويرى المجلس أن المفوضية ستستفيد من تعزيز جهودها وقدراتها المتعلقة بمواصلة تقديم الدعم مع مؤسسات الدولة ذات الصلة لتحويل الاحتياجات المحددة لحماية الحيز المتاح للمجتمع المدني وعمل المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات التي قامت بدور حاسم في دعم التقدم المحرز في البلد إلى إجراءات ملموسة لبناء القدرات. وينطبق هذا بشكل خاص على الأعمال التحضيرية للفترة الانتقالية المقبلة، التي يمكن للمفوضية أن تقدم مشورة قيمة خلالها في إطار استراتيجيتها المواضيعية لتوسيع الحيز الديمقراطي.

٢٥- ورأى المجلس أن برنامج المكتب الإقليمي لجنوب شرق آسيا يتماشى أيضاً مع توقعات الشركاء الرئيسيين الذين التقى بهم المجلس، بما في ذلك موظفي الدولة، وممثلي المؤسسات الإقليمية والآليات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني، وشركاء الأمم المتحدة. ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة الاستثمار في تعزيز المنهجيات القائمة للبحوث المواضيعية، وتحسين آليات جمع البيانات وتحليلها، وجمع الدروس المستفادة والممارسات الجيدة. وأعرب المجلس عن سروره بوجه خاص لتعزيز قدرات المكتب الإقليمي مؤخراً من أجل الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وتوسيع خبرته المواضيعية، في مجال القضايا المتعلقة بالأرض مثلاً. وشجع المجلس المفوضية على مواصلة نشر الخبرات المواضيعية على مكاتبها الإقليمية لإتاحة هذه الخبرة بمزيد من السهولة على الصعيدين الإقليمي والقطري.

٢٦- وأعرب المجلس مرة أخرى عن إعجابه الكبير بتفاني والتزام عدد كبير من الموظفين التابعين للمفوضية والأمم المتحدة الذين التقى بهم أثناء زيارته. ويعمل هؤلاء الموظفين في الكثير من الأحيان في سياقات صعبة ومحفوفة بالتحديات. وغالباً ما يتعرضون لحالات يتعين عليهم مواجهتها بمعزل عن زملائهم الآخرين، وفي حالات كثيرة بعيداً عن أسرهم. وفي جميع الزيارات، لاحظ المجلس القيمة المضافة المدهشة للموظفين الذين لديهم خبرة سابقة من أجزاء مختلفة من المفوضية، ومن مناطق وأجزاء مختلفة من منظومة الأمم المتحدة، في دعم بناء البرامج والشراكات المتينة على أرض الواقع.

٢٧- وكما تبين طوال الزيارات التي قام بها المجلس مؤخراً والمناقشات التي جرت مع جميع الشركاء في الموقع، يكتسي التعرض المباشر للحالة على الأرض بأهمية خاصة للمجلس عند تحديد واقتراح سبل مواصلة تعزيز التعاون التقني للمفوضية. ووجود المفوضية والفرص المتاحة لها للتواجد في الأماكن التي تكون في حاجة إليها واستخدام جميع الوسائل الممكنة في نطاق ولاية المفوض السامي أمر حاسم لتنفيذ التعاون التقني بصورة فعالة. وتم خلال الزيارات التي قام بها المجلس في أفريقيا والأمريكيتين وآسيا، وفي التقريرين المواضيعيين الأخيرين لمجلس حقوق الإنسان بشأن التعاون التقني والسياسات الوطنية والتنمية الشاملة والقائمة على المشاركة<sup>(٢)</sup>، وفي التقارير السنوية للمفوضية، تحديد وتوثيق العديد من الممارسات الجيدة التي تؤدي إلى نتائج رئيسية قابلة للقياس. ويمكن تكرار هذه الخبرات أو محاكاتها في مناطق أخرى من العالم.

٢٨- واغتتم المجلس الفرصة في جزء من يومه الأخير في بانكوك لعقد اجتماع داخلي لمواصلة المناقشات بشأن برنامجه المقبل. وخلال الاجتماع، رحب المجلس رسمياً بالعضوين المعينين حديثاً، السيدة إيزي ساذرلاند - آدي والسيد فاليريو نيكولاي. وانتخبت السيدة لين ليم رئيسة للمجلس لخلافة السيدة أكوستا في هذا المنصب اعتباراً من ١ تموز/يوليه ٢٠١٥. واقترح المجلس أيضاً استكشاف إمكانية التركيز في الدورة الميدانية المقبلة التي ستعقد في عام ٢٠١٦ على منطقة أوروبا وآسيا الوسطى والجمع بين هذه الدورة والدورة السنوية الموجزة والمؤجلة التي ستعقد في جنيف.

(٢) A/HRC/27/41 وA/HRC/28/42.

## ثالثاً- التعاون التقني

ألف- التعاون التقني، مشاركة جميع عناصر المجتمعات الوطنية على أوسع نطاق ممكن، وتكامله مع الجهود التي تبذلها آليات حقوق الإنسان الإقليمية ودون الإقليمية

٢٩- استرعى مجلس الأمناء انتباه مجلس حقوق الإنسان إلى عدد من عناصر التعاون التقني الفعال للمفوضية التي أصبحت واضحة من تجربته في الإشراف على إدارة صندوق التبرعات. وأوضح مجلس الأمناء بالفعل، من خلال التقارير والعروض التي قدمها إلى المجلس (أ) أهمية ترسيخ التعاون التقني لعالمية وعدم قابلية جميع حقوق الإنسان للتجزئة، بما في ذلك الجوانب المتعلقة بحمايتها وتعزيزها؛ و(ب) الأهمية الحاسمة لبناء وتعزيز الأطر والمؤسسات الوطنية في مجال حقوق الإنسان من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية بدعم من المفوضية؛ و(ج) أهمية الشراكات مع كيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٣٠- ويود المجلس، كجزء من برنامج عمله للسنوات المقبلة، مواصلة التوسع في العناصر الرئيسية للاستنتاجات المذكورة أعلاه، لأنه يرى أن من الممكن الاستفادة من ذلك لمساعدة المفوضية على تنفيذ الجوانب المتعلقة بالتعاون التقني في برنامجه للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والبرامج اللاحقة له. ويفصل المجلس في هذا التقرير ما يراه من أنه لكي تكون برامج التعاون التقني ناجحة وفعالة، ينبغي ضمان أوسع مشاركة ممكنة لجميع عناصر المجتمعات الوطنية، وينبغي أن تكون هذه المشاركة مكتملة للجهود التي تبذلها الآليات الإقليمية ودون الإقليمية لحقوق الإنسان، وهذا أحد العناصر المذكورة.

٣١- وينبغي أن يستند التعاون التقني الفعال على أوسع مشاركة ممكنة وعلى التشاور مع جميع عناصر المجتمع الوطني. وهذا الجانب هو عنصر أساسي لتحقيق الهدفين الرئيسيين للتعاون التقني وهما تحسين تعزيز وحماية حقوق الإنسان للجميع، وضمان استدامة النتائج.

٣٢- وينبغي أن يفهم مصطلح "المشاركة" على أنه مصطلح شامل يشير إلى العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في جميع مراحل عملية التعاون التقني، من مرحلة تقييم الاحتياجات إلى مراحل التصميم والصياغة والتنفيذ والرصد وتقييم أثر هذه البرامج. وتجدر الإشارة، في هذه الحالة، إلى أن العمل والنتيجة على نفس القدر من الأهمية ويعتمد كل منهما على الآخر. ولا يمكن تحقيق نتيجة جيدة في مجال حقوق الإنسان دون عمل جيد في مجال حقوق الإنسان. والاستثمار في المشاركة الكاملة لجميع القطاعات أمر حاسم لضمان بناء وتطوير الجهود الرامية إلى تعزيز آليات الحماية الوطنية، بما في ذلك من خلال تحسين التشريعات والسياسات والمؤسسات، بطريقة مستدامة، واستمرار الحصول على نتائج هذا الاستثمار بعد انتهاء الدعم التقني.

٣٣- والمشاركة مبدأ أساسي من مبادئ حقوق الإنسان - وحق في حد ذاتها من حقوق الإنسان - وتقوم بدور محوري في كفاءة واستدامة الجهود الرامية إلى التنمية، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة التقنيين. وتتطلب المشاركة تمتع جميع الأشخاص من جميع قطاعات

المجتمع بالحق في المشاركة النشطة والحرية والهادفة والمدروسة في أي جهود تبذلها الدولة بهدف تحقيق التمتع الكامل بحياة كريمة. ويتوقف الحق في التمتع بالحق في المشاركة على أعمال حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك الحقوق المتعلقة بحرية تكوين الجمعيات والتجمع والتعبير، على سبيل المثال لا الحصر. وللتمكن من المشاركة الفعالة، من الأهمية بمكان ضمان حرية الوصول إلى المعلومات والشفافية الكاملة في عمليات صنع القرار. وتوضع برامج كثيرة للتعاون التقني على المستوى الوطني بدعم من الأمم المتحدة خصيصاً لدعم الجهود الوطنية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لتحقيق هذه الحقوق تحقيقاً كاملاً وتمتع الكافة بثمار هذه البرامج.

٣٤- وتواجه النساء في مختلف المناطق والبلدان تحديات عميقة الجذور لتمتعهن بالمشاركة المتكافئة في عمليات صنع القرار والمناصب القيادية، لا سيما النساء من الفئات المهمشة والمحرومة. وتمثيل النساء ليس كافياً في المنظمات المجتمعية ذات الصلة والأجهزة المحلية وهيئات صنع القرار القانونية التي تعتبر سبلاً أساسية لضمان المشاركة. وقد يتطلب التحيز ضد المرأة القائم حالياً في مجتمعات كثيرة وضع حصص للنساء، في جملة أمور، في البرامج التعليمية والتدريبية، والمناصب القيادية في هيئات صنع القرار، من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ولهذه الأسباب، ينبغي أن تراعي برامج التعاون التقني الفعالة، وخاصة البرامج في مجال حقوق الإنسان، في جميع المراحل من التصميم إلى التنفيذ، القيود والتحديات مثل التنقل، والموارد، والمسؤوليات المتعلقة برعاية الأطفال، وعدم الإلمام بالسياسات، للتأكد من أنها لا تقيد أو تحد من المشاركة الفعالة للمرأة على جميع المستويات. وتشمل بعض الممارسات الفعالة لضمان مشاركة المرأة، على سبيل المثال، البحث بنشاط عن إسهامات المرأة أثناء المناقشات، والتأكد من حصول المرأة على المعلومات المناسبة للمشاركة، وتوفير الرعاية للأطفال عند المشاركة في الأعمال، وجدولة الاجتماعات بطريقة متوافقة مع مسؤوليات المرأة المتعلقة برعاية الأطفال، وعند الاقتضاء، عقد جلسات خاصة للنساء.

٣٥- ولاحظ المجلس أثناء الزيارات التي قام بها للمكاتب الإقليمية والمناقشات التي جرت مع مؤسسات الدولة وجود عقبات كثيرة للتمثيل الهادف للمرأة واقتراح ممارسات مبتكرة لتعزيز المشاركة. ومن المؤسف أن الفرص المتاحة لمعالجة العقبات بشكل صحيح أو لتبادل الخبرات الواعدة غالباً ما تكون محدودة. واعترفت الدول والجهات المعنية الرئيسية في لقاءات خاصة مع المجلس بالدور الرئيسي الذي تقوم به المفوضية في دعم هذه العمليات التشاركية والتشاركية. وترد في التقرير الأخير للمفوض السامي بشأن المساعدة التقنية لدعم التنمية الشاملة والتشاركية والحد من الفقر على الصعيد الوطني (A/HRC/28/42) أمثلة ذات صلة في مجال المشاركة، أصبح بعضها ممكناً بفضل الصندوق، من الممكن أن تستعين بها الدول الأخرى التي تلتزم بدعم في هذا المجال الحيوي.

٣٦- وأتيحت للمجلس الفرصة أثناء الدورة الميدانية لزيارة بعض الأمثلة الواردة في التقرير المذكور أعلاه وغيرها من المشاريع ذات الصلة، وإجراء مناقشات مع أصحاب المصلحة والمستفيدين المعنيين بشأن الطرق التي يمكن أو يمكن بها تعزيز المشاركة بصورة مجدية وفعالة عن طريق التعاون التقني ودعم الخدمات الاستشارية. وعلى سبيل المثال، ناقش المجلس أثناء الزيارة التي قام بها إلى المكسيك في عام ٢٠١٤ مع وزارة الداخلية البرامج التي نفذت بدعم من المكتب

القطري للمفوضية لتطوير خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وخطط أخرى على المستوى القطري، بما في ذلك آليات المشاركة. وفي كواهويلا، أتيحت للمجلس الفرصة ليرى ويناقش عن قرب مع حاكم الولاية وغيره من أصحاب المصلحة المعنيين كيفية تفعيل خطة العمل المتعلقة بحقوق الإنسان على مستوى الولاية. وأثناء الزيارة التي قام بها المجلس إلى موريتانيا في عام ٢٠١٣، أحاط علماء بالجهود التي يبذلها المكتب القطري للمفوضية لبناء القدرات لدعم الائتلافات المحلية لمكافحة العبودية ونجاحها في تعزيز القوانين وإنفاذها بمزيد من الفعالية. وفي الزيارة الأخيرة التي قام بها المجلس إلى كمبوديا، لاحظ المجلس مع الامتنان مدى اعتراف السلطات في وزارة الداخلية بالدور البناء الذي يقوم به مكتب المفوضية في كمبوديا لمساعدة الحكومة على إجراء حوارات في المحافظات وتشجيع مشاركة المجموعات ذات الصلة، مع التركيز بوجه خاص على الفئات المحرومة، فيما يتعلق بالقضايا الحالية الحرجة لحقوق الإنسان، مثل الحقوق المتعلقة بالأرض.

٣٧- ولا يزال النقص في تمثيل الفئات الأكثر تعرضاً للتمييز، بما في ذلك الأقليات الإثنية العرقية والشعوب الأصلية وغيرها من الفئات الأكثر حرماناً، سواء في المشاورات وفي عمليات صنع القرار، مسألة خطيرة ينبغي معالجتها عندما يتعلق الأمر بضمان المشاركة المجدية والفعالة. وتشكل الزيادة المستمرة في الاستبعاد الاجتماعي والفجوة الاجتماعية والاقتصادية الآخذة في الاتساع بين الأغلبية وهذه المجموعات تحدياً يحتاج إلى سياسات وعمل أفضل بكثير من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن يكون بناء القدرات والدعم المؤسسي للأفراد والهيئات التي تمثل الفئات الأكثر ضعفاً والمعرضة للتمييز أكثر وضوحاً من خلال الاستراتيجيات المواضيعية لمكاتب المفوضية والبرامج المعنية بتنفيذ هذه الاستراتيجيات. وتوصلت المفوضية بعد سنوات من الخبرة إلى العديد من الممارسات الجيدة من خلال برامج التعاون التقني المتعلقة، على سبيل المثال، بمشاركة الشعوب الأصلية، وتمثيل ومشاركة الأشخاص المنتمين إلى أقليات، والمشاركة الكاملة للأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات وضع المعايير. ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة البناء على هذه التجارب، والاستفادة من خبرات المنظمات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك المؤسسات والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

## باء- التآزر والشراكات مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى

٣٨- يواصل المجلس في دوراته، وبوجه خاص أثناء الزيارات التي يقوم بها للمكاتب القطرية للمفوضية، تركيز اهتمامه على التآزر والشراكات مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها المعنية بالتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان. ويشكل تعزيز وحماية حقوق الإنسان إحدى الركائز الثلاث للأمم المتحدة، ولذلك هو مسؤولية مشتركة بين جميع وكالات الأمم المتحدة. ويمكن لكل وكالة أن تسهم في حدود ولايتها الخاصة، واستكمالاً لعمل المفوض السامي، في زيادة فعالية منظمة الأمم المتحدة ككل. ويدرك المجلس أيضاً قلة الموارد المتاحة للمفوض السامي من الناحيتين المطلقة والنسبية بالمقارنة مع العديد من وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والحاجة، لأسباب عملية للغاية، إلى تشجيع وكالات الأمم المتحدة الأخرى على تقاسم عبء تنفيذ الدعامة الخاصة بحقوق الإنسان.

٣٩- وخلال المناقشات الأخيرة التي جرت مع المنسقين المقيمين وممثلي وكالات الأمم المتحدة والبرامج الأخرى (مثل ماليزيا (عن طريق الحوار عن بعد)، وتايلند في عام ٢٠١٥، والمكسيك في عام ٢٠١٤، وقبل ذلك في تونس وموريتانيا)، أتيحت للمجلس الفرصة لدراسة مدى اتساق أو استجابة برامج وألوييات وأنشطة الأنواع المختلفة من مكاتب المفوضية مع القضايا الرئيسية لحقوق الإنسان واحتياجات الطوائف المختلفة من الشركاء القطريين، وكيفية اتصالها وارتباطها بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأدوات البرمجة الأخرى، والجهود الإنمائية المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة على أرض الواقع.

٤٠- ولاحظ المجلس أن المفوضية تمكنت من الابتكار والعمل بطريقة نشطة للغاية، إذا ما أخذت في الاعتبار الموارد المحدودة جداً المتاحة لها، وأنها شريك جدير بالثقة وحاسم في بناء القدرات المشتركة وتقديم الخدمات الاستشارية للأمم المتحدة بناء على طلب الحكومات.

٤١- واستخدمت خاصة المناقشات التي جرت مع، على سبيل المثال، المنسق المقيم في ماليزيا في اكتساب نظرة ثاقبة لما توقعه منظومة الأمم المتحدة من المفوضية، وكيف يمكن لها أن تقدم الدعم من خلال مكاتبها الإقليمية، مثل مكتب المفوضية الإقليمي لجنوب شرق آسيا في بانكوك. وخلال المناقشات، جرى التشديد خاصة على دور المفوضية في ضمان إدراج حقوق الإنسان في جميع أعمال الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة، وكذلك على إمكانية أن تقدم المفوضية المشورة الموضوعية وفي الوقت المناسب بشأن القضايا المعيارية ذات الصلة بحقوق الإنسان. واعترف جميع شركاء الأمم المتحدة، مع ذلك، بأن وجود مكاتب المفوضية المعتمدة والمزودة بعدد مناسب من الموظفين عامل رئيسي لتقديم المساعدة المناسبة عند وضع برامج التعاون التقني المشتركة وبالتعاون الوثيق مع كيانات الدولة ذات الصلة.

## جيم - قياس نتائج التعاون التقني واستجابة المفوضية

٤٢- شهد المجلس في دوراته الأخيرة التي عقدت في جنيف وبوجه خاص في الدورات الميدانية كيفية انتقال المفوضية عملياً، عند قياس نتائج التعاون التقني على الصعيد القطري ورصد تنفيذ البرامج في مكاتبها الميدانية ودوائرها بالمقر، إلى نظام مراقبة الأداء. وتأكدت أهمية هذا النظام أيضاً في الاستعراض السنوي الذي قامت به المفوضية للبرامج في عام ٢٠١٥ في سياق الجهود المبذولة لمواجهة سوء حالتها المالية. ومما يشجع أعضاء المجلس بدرجة كبيرة النتائج المثيرة للإعجاب التي تحققت نتيجة للاستخدام المتزايد والمنتظم والأفضل لهذا النظام.

٤٣- وخلال الدورات الميدانية المعقودة في عام ٢٠١٥، شاهد المجلس بوجه خاص كيفية استفادة المفوضية من نظام رصد الأداء، الذي يرتبط بين التخطيط والرصد وإعداد التقارير وتبادل الخبرات، في رصد تنفيذ برامجها في الوقت الحقيقي، وإجراء التعديلات اللازمة لضمان تحقيق نتائج محددة. ويرى المجلس أن من الأمور المشجعة أيضاً لجوء المكاتب الميدانية المتزايدة إلى هذا النظام لتحديد الممارسات الجيدة التي يمكن استخدامها عند وضع برامجها.

٤٤ - ويشيد المجلس بالجهود التي تبذلها المفوضية لضمان سير العمل والاستخدام الكامل للنظام في جميع كيانات التخطيط التابعة لها. ويعتقد المجلس أن التحديات المقبلة التي ستواجه المفوضية هي تحسين إعداد التقارير عن طريق رفع مستوى الموظفين في مجال تحميل المعلومات الدقيقة ذات الصلة، ومواصلة تشجيع كبار الموظفين على استخدام النظام في عملهم اليومي واتخاذ القرارات. وعلى الرغم من تقييم عمليات رفع المستوى التي جرت في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الوحدة المالية، بشكل إيجابي جداً من قبل المجلس، هناك حاجة إلى زيادة تطوير النظام ومواءمته مع النظم الأخرى للتبعية الإداري والمالي بالمفوضية. وشجع المجلس الأمانة العامة للأمم المتحدة على التأكد من أن انتقال المفوضية إلى نظام تخطيط الموارد الجديد أوموجا (Umoja) لن يؤثر بشكل سلبي على إنجازات نظام رصد الأداء، بل سيزيد من تعزيره.

## دال - الأدوات التوجيهية للتعاون التقني

٤٥ - لا يزال التعاون التقني، كأداة من الأدوات التي تستخدمها المفوضية لتنفيذ ولاية المفوض السامي، وسيلة فعالة للتغلب على الفجوات في المعارف والقدرات القطرية، ودعم الجهود التي يبذلها البلد لمواجهتها. وتكون برامج التعاون التقني فعالة، يلزم أن تستند إلى تحليل شامل للوضع وتقييم عميق للقدرات وأوجه القصور الهامة الأخرى. وأدت الجهود والتوجيهات المستمرة للمفوضية لتعزيز أدوات تخطيط وتوجيه البرامج (على وجه الخصوص لإعداد الخطة التنظيمية للإدارة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧) إلى مواصلة تطوير قدرتها على الاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات المحددة وطلبات التعاون التقني والخدمات الاستشارية على الأرض، على سبيل المثال، مواصلة تطوير عملية التشاور مع الجهات المعنية الرئيسية.

٤٦ - وتواصل المفوضية تطوير وتوفير الأدوات المرجعية اللازمة للتعاون التقني من أجل تعريف مكاتبها الميدانية وموظفيها الميدانيين بالنهج التي تتبعها للتعاون التقني وضمان الوصول إلى السياسات والممارسات والإجراءات المحدثة للتعاون التقني والإدارة القائمة على النتائج.

٤٧ - ووجد المجلس أن الجهود التي تبذلها المفوضية للاستفادة من المكاسب والخبرات الواردة في الدراسة عن الآثار المترتبة على حماية مكاتب الأمم المتحدة الميدانية لحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup> مناسبة بوجه خاص لتعزيز قدرات الموظفين في مكاتبها الميدانية عن طريق التدريب المتواصل والحلقات الدراسية. وفي جميع الزيارات التي قام بها المجلس، لاحظ مع الارتياح اعتراف كيانات الدولة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني بالجهود المبذولة لمشاركة المفوضية وموظفيها، وقدرتها على الحفاظ على الثقة، رغم مناقشة القضايا الصعبة بصراحة بالاستناد إلى ملاحظاتها وعملها، وعلى التكيف مع البيئة المتغيرة دون أن تفقد التركيز. وقد استفاد مثلاً مكتب المفوضية في المكسيك، الذي يتلقى الدعم من الصندوق، من الجهود المبذولة

(٣) Liam Mahony and Roger Nash, *Influence on the Ground: Understanding and Strengthening the Protection Impact of United Nations Human Rights Field Presences* (Brewster, Massachusetts, Fieldview Solutions, 2012).

لبناء القدرات. ويرحب المجلس بالخطط التي وضعتها المفوضية لمواصلة تعزيز القدرات على أرض الواقع، بالاستناد إلى هذه التجارب المفيدة والدروس المستفادة.

٤٨ - ويقدم صندوق التبرعات تقليدياً الدعم لنشر المستشارين المعيّنين بحقوق الإنسان في أفرقة المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة. ويتم نشر المستشارين منذ عام ٢٠١٢ وفقاً لإطار جديد وضعته مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وبدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين المخصص لهذا الغرض. ولذلك يعمل المستشارون الموزعون قبل المصادقة على الإطار في عام ٢٠١٢ (والذين يتلقون بالتالي الدعم من صندوق التبرعات) جنباً إلى جنب مع المستشارين المذكورين أعلاه الذين يتلقون الدعم من الصندوق الاستئماني المتعدد المانحين. ويشيد المجلس بالمفوضية للجهود التي تبذلها لاتساق جميع المستشارين الموزعين، بصرف النظر عن مصدر تمويلهم، مع السياسة المذكورة. ويرحب المجلس أيضاً بالمبادرات الأخيرة الرامية إلى تعزيز قدرات المستشارين الموزعين في مجال الإدارة القائمة على النتائج. وبالنظر إلى زيادة عدد المستشارين الموزعين نتيجة للطلب المتزايد، تكون المبادرات التي اتخذت مثل حلقة العمل العالمية التي عقدت للمستشارين المعيّنين بحقوق الإنسان في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٤ تموز/يوليه ٢٠١٤ في جنيف من أجل تعزيز قدرات جميع المستشارين المعيّنين بحقوق الإنسان من خلال تبادل الخبرات والممارسات، موضعاً للترحيب.

٤٩ - ويشجع المجلس المفوضية على مواصلة تطوير هذا النوع من المبادرات لجميع أنواع المكاتب الميدانية التي تتلقى الدعم من صندوق التبرعات للتعاون التقني، وكذلك على استكمال دليل التعاون التقني وتحديثه على نحو منتظم.

## هاء - الاستنتاجات الرئيسية والتحديات المحددة والتوصيات

٥٠ - قام مجلس الأمناء أثناء الزيارات التي قام بها للمكاتب الميدانية للمفوضية، والدورات الموضوعية الخاصة التي عقدت في جنيف، ومتابعة الاستراتيجيات المواضيعية للدورة البرنامجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ والمشاركة في تنفيذها وتقديم المشورة بشأنها، والفرص العديدة المتاحة لمراقبة تكامل الدعم المقدم من الصندوقين، بتوسيع نظره العامة لبرامج المفوضية وعناصر التعاون التقني المتصلة بها وصلتها بالأعمال والبرامج الأخرى للمفوضية والأمم المتحدة. واتسعت نتيجة لذلك كثيراً الفرص المتاحة للمجلس لتقديم المشورة بشأن الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بعناصر التعاون التقني للدعم المقدم من المفوضية.

٥١ - ومن خلال المناقشات مع جميع الشركاء على الأرض، تمكن المجلس من تأكيد رأيه بأن الفصل المصطنع كثيراً بين الأنواع المختلفة من العمل الذي تقوم به المفوضية لمساعدة الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها من أجل أعمال حقوق الإنسان للجميع لا يعكس دائماً واقع الاحتياجات والطلبات على الأرض. وثمة دور هام آخر تقوم به المفوضية هو التوجيه من خلال التعاون التقني والخدمات الاستشارية، ليس للدول وغيرها من الجهات المحلية المعنية فحسب،

ولكن لأجزاء أخرى من أسرة الأمم المتحدة أيضاً، بشأن السبل الكفيلة بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في البرامج الخاصة بكل منها. وينبغي أن تؤخذ هذه العناصر في الاعتبار لفهم المقصود من "التعاون التقني" في مجال حقوق الإنسان الذي ينبغي أن تقدمه المفوضية بما يتفق تماماً مع ولاية المفوض السامي. ويأمل المجلس كثيراً في أن تساعد آراؤه بشأن عناصر التعاون التقني الفعال على تعزيز الفهم المشترك لهذه العناصر وسد الفجوة بين ما يتوقعه ويفهمه الجمهور الخارجي عموماً من التعاون التقني وما يمكن للمفوضية وللأمم المتحدة عموماً أن تقدمه في الوقت الحالي في إطار ولاية كل منهما.

٥٢- ويعرب المجلس عن إعجابهِ بالنهج المبتكرة والعدد الكبير من الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في جميع أنحاء المفوضية التي يمكن أن تعزز أعمال المفوضية وفي الواقع أعمال وكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضاً إذا تم تبادلها بوجه ملائم وفي الوقت المناسب داخل كل منطقة وفيما بين المناطق. ومما يشجع المجلس بوجه خاص، على الرغم من ضيق الموارد والتحديات التي تواجه الكثير من الأعضاء في أسرة الأمم المتحدة، التزام موظفي المفوضية وقدرتهم على مواجهة التحديات والتوصل إلى حلول ومقترحات مبتكرة لها. وعلى مدى السنوات الخمس الماضية، لاحظ المجلس الجهود المتزايدة التي تبذلها المفوضية لتعزيز تبادل الممارسات الجيدة في سياق عملية التخطيط ومن خلال آليات داخلية هامة، مثل الاجتماع السنوي لرؤساء المكاتب الميدانية الذي يعقد في جنيف. وهذه الممارسات موضع ترحيب كبير من المجلس وينبغي مواصلة تعزيزها، كما ينبغي تطوير الأدوات المتعلقة بتبادل الخبرات.

٥٣- ويؤكد المجلس على أهمية مواصلة تعزيز قدرات وكفاءات موظفي المفوضية، لا سيما الموظفين العاملين في الميدان. ويوصي المجلس بأن تصاحب التوجيهات الصادرة بشأن تعبئة الموارد على المستوى الميداني أيضاً برامج قوية لبناء القدرات للأشخاص المشاركين في جمع التبرعات على المستوى المحلي لضمان أن تحقق الجهود النتائج المتوقعة.

٥٤- وينبغي للأمانة أن تقدم الدعم للمفوضية لوضع آليات مناسبة للتطوير الوظيفي، مع مراعاة الظروف الصعبة للغاية في بعض الأحيان التي يعمل فيها الموظفون، لا سيما في حالات الأزمات. والتدابير الجديدة التي اتخذتها الأمانة لضمان تنقل موظفي المفوضية والموظفين الآخرين للأمم المتحدة بين مراكز العمل موضع ترحيب كبير. ويود المجلس أن يؤكد أن هذه التدابير لا تقلل من قيمة الاستثمار طوال السنوات الماضية في تزويد موظفي الأمم المتحدة بخبرات قوية في مجال حقوق الإنسان ولكن تؤكدتها وتعززها. وهذا أمر حاسم لتمكين المفوضية من الاستجابة بصورة فعالة للطلبات المتزايدة المقدمة من الدول الأعضاء للحصول على التعاون التقني.

## رابعاً- حالة التمويل والجهات المانحة

٥٥- أحاط المجلس علماً في اجتماعه المعقودين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ وشباط/فبراير ٢٠١٥ بالوضع المالي العام للمفوضية والجهات المانحة، والحالة المالية لصندوق التبرعات من أجل التعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان في عام ٢٠١٤ وعمله في نظام التمويل

إجمالاً، بما في ذلك بعلاقتها مع الموارد الأخرى الخارجة عن الميزانية، فضلاً عن توقعات التمويل وخطة العمل المقترحة للصندوق لعام ٢٠١٥. واستمرت مرة أخرى طوال عام ٢٠١٤ الزيادة في مصروفات الصندوق دون تغطيتها من التبرعات، واسترعى المجلس انتباه مجلس حقوق الإنسان باستمرار إلى هذا الوضع في تقاريره السنوية.

٥٦- وفي عام ٢٠١٤، بلغ مجموع نفقات صندوق التبرعات للتعاون التقني في مجال حقوق الإنسان ٢٠,٢ مليون دولار. وتلقى الصندوق ما مجموعه ١٧,٧ مليون دولار من التبرعات، وتم تخصيص ٩,٧ ملايين دولار منها ٨ ملايين دولار للصندوق من المساهمات غير المخصصة للمفوضية. وتمت تغطية العجز الناتج والبالغ قدره ٢,٥ مليون دولار في نهاية عام ٢٠١٤ من الاحتياطيات الأخرى الموجودة. وخلال هذه الفترة، واصل الصندوق توفير الموارد للتعاون التقني لبناء أطر قوية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني في ٣٠ منطقة ودولة وإقليم. وشمل ذلك تقديم الدعم اللازم لتوفير ١٦ مستشاراً في مجال حقوق الإنسان (في الاتحاد الروسي، وإكوادور، وأوكرانيا، وبابوا غينيا الجديدة، وباراغواي، وتشاد، وتيمور - ليشتي، وجمهورية مولدوفا، وجنوب القوقاز (جورجيا)، ورواندا، وسري لانكا، وكينيا، ومدغشقر، وملديف، والنيجر، وهندوراس)؛ وثمانية عناصر من عناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام (في أفغانستان، ودارفور (السودان)، والصومال، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، وليبيا، وليبيريا، وهايتي)؛ وستة مكاتب قطرية/مستقلة (في بوليفيا (دولة المتعددة القوميات)، وتوغو، ودولة فلسطين، وكوسوفو<sup>(٤)</sup>، والمكسيك، وموريتانيا). وترد تفاصيل التبرعات والبرامج في التقرير السنوي للمفوضية لعام ٢٠١٤.

٥٧- ويسرت المفوضية، من خلال الصندوق، الجهود المبذولة على المستوى القطري لإدماج المعايير الدولية لحقوق الإنسان في القوانين والسياسات والممارسات الوطنية، وساهمت في إنشاء القدرات الوطنية اللازمة للالتزام بهذه المعايير وتعزيزها. وكان تعزيز إقامة العدل وزيادة القدرات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة موضعاً أيضاً لتركيز العديد من البرامج التي تتلقى الدعم من الصندوق. وزادت، من خلال الأولويات المواضيعية التي وضعت مؤخراً لتوسيع الحيز المتاح للديمقراطية، المشاركة في إنشاء وعمل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ذات القدرة على الاستجابة، وبرامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتم أيضاً تعزيز قدرات المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة عن طريق نشر المستشارين المعنيين بحقوق الإنسان. وترد معلومات مفصلة عن الإيرادات والنفقات في إطار صندوق التبرعات، ووضعه المالي في عام ٢٠١٤، وقائمة المناحين والمساهمين في الصندوق في المرفقات من الأول إلى الرابع لهذا التقرير.

٥٨- ويواصل المجلس في دوراته وفي الاجتماعات التي يعقدها مع المفوضية ومع الدول الأعضاء التأكيد على أهمية ضمان زيادة التبرعات المستدامة للمفوضية والصندوق، ويكرر رأيه بأن أي زيادة في الأموال غير المخصصة ستسمح للمفوضية بأن تكون أكثر مرونة في تنفيذ الأولويات المحددة والاستجابة بوجه أفضل للاحتياجات المتزايدة.

(٤) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، دون المساس بوضع كوسوفو.

## Annex I

[English only]

## Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2013

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES (31 December 2013)						
Voluntary Fund for Technical Cooperation - Status of cost plan and expenditure for 2013						
IMIS	V. F. for Technical Cooperation (AHA)		Cost plan 2013 (USD)			Expenditure
Project		Number	Staff costs	Activities	Total	Total
Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	of staff				USD \$
	<b>(a) Human Rights Advisers in UNCT (17):</b>					
	- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:					
B-414	- Russian Federation	6	572,379	713,742	1,286,121	1,056,853
B-409	- South Caucasus, Georgia	7	592,277	305,899	898,176	711,233
B-504	- Moldova	2	244,000	109,418	353,418	347,564
B-541	- Ukraine	1	199,410	37,167	236,577	225,636
B-441	- Rwanda	1	534,634	112,023	646,657	538,437
B-488	- Kenya	5	444,927	395,585	840,512	817,483
B-503	- Niger	2	362,940	68,199	431,139	390,006
B-584	- Chad	3	359,921	128,874	488,795	308,655
B-539	- Madagascar	3	240,586	124,849	365,435	320,084
B-436	- Ecuador	3	375,340	205,262	580,602	531,583
B-531	- Paraguay	4	526,927	231,808	758,735	724,483
B-532	- Honduras (co-sharing with UNDP)	3	-	222,244	222,244	219,158
B-502	- Papua New Guinea	3	405,510	156,550	562,060	227,132
B-439	- Sri Lanka	3	249,179	197,480	446,659	389,120
B-630	- Maldives	1	33,258	86,835	120,093	45,082
B-652	- Timor Leste	3	83,939	231,479	315,418	188,699
B-617	- Malawi	1	105,373	75,484	180,857	-
	<b>sub-total HR Advisers:</b>	<b>51</b>	<b>5,330,600</b>	<b>3,402,898</b>	<b>8,733,498</b>	<b>7,041,208</b>
	<b>(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (10)</b>					
	- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:					
B-443	- Haiti		-	140,678	140,678	113,594
B-421	- Afghanistan	2	167,083	285,719	452,802	430,288
B-642	- Afghanistan / Afghan people dialogue on Peace (Belgium)		-	170,147	170,147	170,000
B-442	- Côte d'Ivoire		-	166,110	166,110	125,897
B-444	- Liberia		-	101,361	101,361	100,965
B-431	- Sierra Leone	11	393,446	303,551	696,997	692,264
B-451	- Somalia	4	379,497	133,538	513,035	494,531
B-613	- Somalia (activities funded by Austria/ADA)	2	127,191	29,154	156,345	99,178
B-478	- Darfur, Sudan (activities funded by Switzerland)		-	28,250	28,250	11,009
B-445	- South Sudan		-	484,092	484,092	457,004
B-582	- Guinea Bissau		-	70,625	70,625	58,472
B-583	- Central African Republic		-	31,778	31,778	22,600
B-611	- Libya		-	191,377	191,377	31,022
	<b>sub-total Peace Missions:</b>	<b>19</b>	<b>1,067,217</b>	<b>2,136,380</b>	<b>3,203,597</b>	<b>2,806,825</b>
	<b>(c) Country/Standalone Offices (6)</b>					
B-505	- Mauritania	9	780,631	535,413	1,316,044	1,225,894
B-418	- Togo	10	916,294	581,376	1,497,670	1,452,893
B-404	- State of Palestine	22	2,287,903	729,623	3,017,526	2,933,957
B-633	- East Jerusalem, public information and legal analysis (funded by Switzerland)	4	542,400	94,242	636,642	231,057
B-419	- Bolivia	11	1,022,563	260,751	1,283,314	1,213,672
B-627	- Bolivia - Addressing socio-political conflict project (EU funding)	0	-	504,270	504,270	413,030
B-401	- Mexico	24	2,006,742	413,778	2,420,520	2,345,679
B-420	- Kosovo (standalone office)	9	758,169	113,974	872,143	733,423
	<b>sub-total Country /Standalone Offices:</b>	<b>89</b>	<b>8,314,702</b>	<b>3,233,427</b>	<b>11,548,129</b>	<b>10,549,605</b>
	<i>Adjustments related to 2012 projects expenditure/ liquidation of obligations</i>					(101,018)
	<b>Sub-Total</b>	<b>159</b>	<b>14,712,519</b>	<b>8,772,705</b>	<b>23,485,224</b>	<b>20,296,620</b>
	<b>Total (including 13% PSC)</b>		<b>23,485,224</b>			<b>87%</b>

## Annex II

[English only]

## Voluntary Fund cost plan and expenditures: 2014

OHCHR EXTRABUDGETARY RESOURCES (31 December 2014)						
Voluntary Fund for Technical Cooperation - Status of cost plan for 2014						
IMIS	V. F. for Technical Cooperation (AHA)		Cost plan 2014 (USD)			Expenditure
Project		Number	Staff costs	Activities	Total	Total
Number	Field Operations & Technical Cooperation Division	of staff				USD
	<b>(a) Human Rights Advisers in UNCT (16) */:</b>					
	- Activities implemented by OHCHR HRAs to the UNCT in:					
B-414	- Russian Federation	6	586,125	646,143	1,232,268	1,134,234
B-409	- South Caucasus, Georgia	7	538,282	315,585	853,867	728,996
B-504	- Moldova	2	248,998	92,354	341,352	336,303
B-541	- Ukraine	1	200,512	38,817	239,329	284,685
B-441	- Rwanda	3	312,804	107,463	420,267	379,595
B-488	- Kenya	5	507,128	341,652	848,780	792,938
B-503	- Niger	2	367,282	61,374	428,656	271,559
B-584	- Chad	3	287,664	132,497	420,161	388,026
B-539	- Madagascar	3	228,210	169,388	397,598	290,047
B-436	- Ecuador	3	366,231	195,917	562,148	468,925
B-531	- Paraguay	3	357,112	228,003	585,115	591,083
B-532	- Honduras (co-sharing with UNDP)	3	213,882	7,944	221,826	202,565
B-502	- Papua New Guinea	3	415,798	244,894	660,692	570,357
B-439	- Sri Lanka	3	263,475	225,781	489,256	472,286
B-630	- Maldives	1	34,490	23,278	57,768	48,389
B-652	- Timor Leste	3	98,814	237,598	336,412	257,642
	<b>sub-total HR Advisers:</b>	<b>51</b>	<b>5,026,807</b>	<b>3,068,688</b>	<b>8,095,495</b>	<b>7,217,630</b>
	<b>(b) Human Rights Components of UN Peace Missions (9)</b>					
	- Activities implemented by UN Peace Missions Human Rights Units in:					
B-443	- Haiti	3	388,265	139,797	528,062	437,152
B-421	- Afghanistan	0	-	310,388	310,388	268,525
B-442	- Côte d'Ivoire	-	-	167,771	167,771	166,149
B-444	- Liberia	-	-	69,563	69,563	68,871
B-451	- Somalia	2	310,479	141,879	452,358	330,542
B-478	- Darfur, Sudan (activities funded by Switzerland)	-	-	59,325	59,325	59,325
B-733	- South Sudan	-	-	137,307	137,307	61,641
B-582	- Guinea Bissau	-	-	70,659	70,659	70,625
B-583	- Central African Republic	-	-	-	-	-
B-611	- Libya	-	-	190,932	190,932	174,374
	<b>sub-total Peace Missions:</b>	<b>5</b>	<b>698,744</b>	<b>1,287,621</b>	<b>1,986,365</b>	<b>1,637,204</b>
	<b>(c) Country/Standalone Offices (6)</b>					
B-505	- Mauritania	9	755,772	719,481	1,475,253	1,260,950
B-418	- Togo	10	1,130,756	519,565	1,650,321	1,572,851
B-404	- State of Palestine	22	2,454,850	818,059	3,272,909	3,250,270
B-633	- East Jerusalem, public information and legal analysis (funded by Switzerland)	4	539,615	14,464	554,079	379,278
B-419	- Bolivia	11	1,188,223	271,233	1,459,456	1,369,044
B-627	- Bolivia - Addressing socio-political conflict project (EU funding)	0	-	388,382	388,382	351,832
B-401	- Mexico	24	2,124,975	424,814	2,549,789	2,399,665
B-420	- Kosovo (standalone office)	9	797,230	104,911	902,141	762,996
	<b>sub-total Country/Standalone Offices:</b>	<b>89</b>	<b>8,991,421</b>	<b>3,260,909</b>	<b>12,252,330</b>	<b>11,346,886</b>
	<b>Sub-Total</b>	<b>145</b>	<b>14,716,972</b>	<b>7,617,218</b>	<b>22,334,190</b>	<b>20,201,720</b>
	<b>Total (including 13% PSC)</b>		<b>22,334,190</b>			<b>90%</b>
	*/ In addition, new Human Rights Advisers are being funded in 2014 by contributions received from MPTE/UNDG under the OHCHR general fund (HCA) for a total estimated budget of USD \$3,310,400 (11 HRAs in Jamaica, Dominican Republic, Bangladesh, Timor Leste, Maldives, Tanzania, Zambia, Sierra Leone, Nigeria, Malawi, The Philippines, and 2 Regional Advisers in Panama and Bangkok)					

## Annex III

[English only]

## Financial status of the Voluntary Fund: 2014

 <p style="text-align: center;"><b>Office of the High Commissioner for Human Rights</b> United Nations Voluntary Fund for Technical Cooperation (AHA)</p>			
<b>Statement of Income and Expenditure</b>			
for the period 1 January - 31 December 2014 (preliminary closing)			
			<b>USD</b>
<b>I. Income</b>			
Voluntary contributions in 2014			17,729,934.33
Miscellaneous and interest income			322,136.28
<b>Total income</b>			<b>18,052,070.61</b>
<b>II. Expenditure */</b>			
	<b>Budget 2014</b>	<b>Allotments</b>	<b>USD</b>
	<b>USD</b>	<b>USD</b>	
Staff costs	13,023,869	12,090,852	11,805,738.70
Consultants' fees and travel		608,843	538,645.49
Travel of representatives		69,181	67,872.00
Travel of Staff		677,116	631,606.70
Contractual Services		573,206	552,388.41
General operating expenses		1,533,627	1,515,358.74
Supplies & Materials		475,408	425,646.27
Grants, contributions and seminars	6,760,175	2,420,646	2,362,350.71
Programme Support Costs	2,550,146	2,378,625	2,302,113.22
	<b>22,334,190</b>	<b>20,827,504</b>	
<b>Total expenditure</b>		<b>90.5%</b>	<b>20,201,720.24</b>
<b>Net excess/(shortfall) of income over expenditures for the period</b>			<b>(2,149,649.63)</b>
<b>Opening Balance 1.01.2014</b>			<b>13,437,027.70</b>
<b>Miscellaneous adjustments/savings/refunds to donors</b>			<b>1,856,661.89</b>
<b>Loss on exchange</b>			<b>(159,451.97)</b>
<b>Total fund balance as at 31.12.2014</b>			<b>12,984,587.99</b>
*/ Includes disbursements and obligations			
<b>Estimated Net funds to be made available for activities in 2015</b>			<b>10,144,209.00</b>
PSC (13%)			1,318,747.00
Operating reserve (15%)			1,521,631.00
<b>Total funds available for 2015 (with PSC &amp; Op. reserve)</b>			<b>12,984,587.00</b>

## Annex IV

[English only]

## List of donors and contributors

 <b>Voluntary Fund for Technical Cooperation (VFTC)</b> 	
<b>Voluntary contributions in 2014*</b> (as at 31 December)	
Donor	US\$
Australia-AUSAid (Timor Leste)	87,260
Belgium (Côte d'Ivoire)	133,690
Estonia (Ukraine)	37,360
European Union (strengthening the Judiciary in Bolivia)	279,167
European Union (unearmarked allocation by OHCHR)	1,251,565
Finland	1,001,252
France (Mauritania)	68,776
Germany	1,753,513
Germany (OPT)	797,500
Germany (Ukraine)	622,665
India	100,000
Japan	150,000
Kuwait	50,000
Liechtenstein	41,451
Lithuania (Ukraine)	24,783
Netherlands (Ukraine)	100,000
Norway (unearmarked allocation by OHCHR)	3,336,670
Organisation Internationale de la Francophonie (CAF)	47,554
Poland (Ukraine)	48,211
Portugal	100,000
Russia	350,000
Sweden (unearmarked allocation by OHCHR)	3,082,614
Sweden (Kenya)	540,833
Switzerland (OPT Office in East Jerusalem) - Pledge	550,000
Switzerland (CHF 1.5 million)	1,578,947
Switzerland (Ukraine)	200,000
Turkey (Ukraine)	50,000
UNDP-Moldova	9,000
USAID-Mexico	87,124
United States of America	1,250,000
<b>TOTAL</b>	<b>17,729,934</b>

\* Include funds earmarked by donors to the VFTC and/or to OHCHR activities financed through the VFTC, as well as unearmarked funds allocated to the VFTC by OHCHR.